



ينبغي على من يتصدون للتحسّاب ودعوه الناس إلى الطاعة ونهيهم عن المعصية أن يميّزوا بين حالتين: حالة ارتكاب المحرمات وعدم الالتزام بالفرايض، وحالة إشهار المخالفات والتفاخر بها. في الحالة الأولى نجد أن الإسلام لا يتعقب المقصّر أو المذنب ولا يتبع عورته ولا يعاقبه على تقصيره وذنبه عقوبة دنيوية، فإذا ترك الصلاة ولم يُشعر أحداً بأنه لم يعد يصلِّي لم يُستخرج من بيته للصلوة.

وقد ذكر النبي عليه الصلاة والسلام المتخلفين عن الجماعة فقال: "لقد همتُ أن آمر بحطب يُحطب ثم آمر بالصلاحة فيفوزن لها، ثم آمر رجلاً فيؤمّ الناس، ثم أخالفَ إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم". ولو أراد لفعل، فدلّ الحديث على الوعيد ولم يدل على الإلزام.

ولو أغلق رجلٌ عليه بابَ بيته فشرب الخمر لم يَجُزْ لوليّ الأمر أن يتّجهس وأن يتّعقبه حتى يكشف خبره ويعاقبه. رُوي النهي عن تسوّر الجدران على من اجتمعوا على منكر عن سفيان الثوري وغيره من أهل العلم، وعن أحمد: "أما التفتیش عمما استرابة به فلا يحل".

واستثنى القاضي أبو يعلى المنكر الذي فيه انتهاك حرمة يغوت استدراكه كالقتل، فله التجسس والبحث والإقدام إن أخبره ثقةً حَدَّراً من فوات ما لا يُستدرك، وإن كان دون ذلك في الرتبة لم يجز التجسس عليه ولا الكشف عنه؛ قال إمام الحرمين: "ليس للأمر بالمعروف البحثُ والتنقير والتجسس واقتحام الدور بالظنون".

وتروى عن عمر في هذا الباب قصة لم تصح، تزعم أنه تسرّع على قوم يشربون الخمر، وأصبح منها القصة التي روتها الزهرى بسنده عن عبد الرحمن بن عوف أنه حرس ليلة مع عمر في المدينة، فبينما هم يمشون شَبَّ لهم سراجٌ في بيت، فانطلقوا يؤمّونه، حتى إذا دنوا منه إذا بابٌ مُجَافٌ (أي مُرْدُودٌ) على قوم لهم أصوات مرتفعة. فأخذ عمر بيده عبد الرحمن وقال: أتدرى بيتٌ من هذا؟ قال: لا. قال: هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف، وهو الآن شَرْبٌ (أي

مجتمعون على الشراب) فما ترى؟ فقال عبد الرحمن: أرى أننا قد أتينا ما نهى الله عنه؛ نهانا الله عز وجلّ فقال: {و لا تجسّسوها}، وقد تجسّسنا. فتركهم عمر وانصرف عنهم. الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه الذهبي.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى {ولا تجسّسوها}: خذوا ما ظهر ولا تتبعوا عورات المسلمين، أي لا يبحث أحدكم عن عيب أخيه حتى يطلع عليه بعد أن ستره الله.

وفي سنن أبي داود عن معاوية قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "إِنَّمَا تَبْعَثُ عَوْرَاتَ النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ أَوْ كَدْتَ تَفْسِدُهُمْ"

قال أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نفعه الله تعالى بها. وعن أبي أمامة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّبَيْبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ".

ما سبق كله داخل في الحالة الأولى، وهي حالة المقصّر والعاصي المستتر، أما المباهاة بالمعاصي وإشهارها فإنه عمل ممنوع ويعاقب فاعله لأنه يشجع على مخالفة القانون (أي قانون الإسلام)، والمجاهرة بمخالفة القانون وتشجيع الآخرين على المخالفه جريمة تستحق العقاب، وفيها نزل قوله تبارك وتعالى: {إِنَّمَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحِشَةُ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّمَا يُعَذَّبُ الظَّالِمُونَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ} ومن هذا الباب إقامة الحدود على من جاهر بالزنا وشرب الخمر وغير ذلك من الذنوب.

المصادر: